التزام

تصدر عن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

صحيفة دورية - العدد الرابع والثلاثون

يناير 2025 - رجب 1446هـ

هيئة الإشراف العام

المشرف العام: البروفيسور يوسف عبدالغفار

نائب المشرف العام: د. عادل أحمد المرزوقي

المستشار الإعلامي لهيئة التحرير: أ. حسن جاسم الجاسم

رئيس مجلس خبراء تحرير صحيفة التزام: أ.د. علي آل إبراهيم

المستشار العلمي لهيئة التحرير: د. حياة يوسف ملاوي

مستشار هيئة التحرير لشؤون الرصد الإعلامي: د. أسلم بشير

هيئة التحرير

رئيس التحرير: د. عبير أحمد الجودر

مدير التحرير: عبدالرحمن يعقوب سيادي

نائب رئيس التحرير: د. منار الغمراوي

نائب مدير التحرير: أ. خديجة بابكر

سكرتير التحرير: أ. كلثوم مؤذن

فريق التحرير

• أ. أشواق بوعلي • أ. فواز الدخيل • أ. وفاء البنا

• د. جياب النقيب • أ. محمد بابكر • أ. روايح رضوان • أ. حواء بابكر

19th عاما Years

تسعة عشر عاما على إطلاق الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

NINETEEN Years of Giving & Community Partnerships

2007 - 2025

ملحق خاص بمناسبة تنظيم «مؤتمرالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025م»

في شراكة بين اتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وجهات دولية

مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

بالتعاون مع الجامعة العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو) ومجموعة كلينجروب

أقيمت في مملكة البحرين فعاليات النسخة الثالثة من «مؤتمرالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025م» وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 14 يناير 2025م ، بتنظيم من إتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وبالشراكة مع «مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين(UNIDO)"، وجامعة الدول العربية ومجموعة كلينجروب والإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبرئاسة شرفية من قبل سعادة السيد سمير بن عبدالله ناس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية، وكذلك برئاسة من معالي الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية.وكان من أهداف المؤتمر تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية المجتمعية وأهمية ادراجها في استراتيجيات الشركات والمؤسسات.

العـــدد الـــرابـــــع والثلاثـــون | 2025م | 1446هـ

التزام

تصدر عن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

وقد افتتح المؤتمرسعادة السيد سمير بن عبدالله ناس الرئيس الشرفي للمؤتمر بكلمة أكد من خلالها على أهمية المسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال، وذلك لإبراز دور القطاع الخاص التزامه تجاه المجتمع وقضاياه، واستعرض خلال كلمته العديد من مبادرات غرفة تجارة وصناعة البحرين. كذلك قال سعادته « إن القطاع الخاص في الدول العربية يؤمن بأهمية الاستثمار في الإنسان العربي كونه محور التنمية وغايتها الأساسية ، لافتاً إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً ومهمًا في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع العام والقطاعات المعنية الأخرى، ومؤسسات التمويل لدعم المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية بما يصب في صالح تحقيق التنمية المستدامة بين المجتمعات العربية.ودعا خلال مشاركته في مؤتمر المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة إلى ضرورة تبني مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ووضعه على رأس سلّم أولويات مجتمعات الأعمال العربية من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل من خلال تحديد رؤى تكاملية للقطاعات الخاصة بالبلدان العربية تسهم في تفعيل وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التطوعية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وشدد سعادة السيد سمير ناس على أن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرا لمردودها الإيجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، منوهاً إلى أن التعاون العربي في المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة، حيث من الأهمية أن تقوم الحكومات بسن التشريعات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره المجتمعي في تطوير ودعم التعليم والتدريب وريادة الأعمال لخلق أجيال منتجة وتواكب التطورات، مستعرضا العديد من التجارب لقطاع الأعمال البحريني في تعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

أمين عام اتحاد الغرف العربية يؤكد على أهمية المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

كما قدم معالي أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، كلمة له في افتتاح أعمال مؤتمر «المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة» الذي استضافته المنامة – مملكة البحرين بتاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 2025، قال فيها»إن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تمثل أولوية متزايدة في الدول العربية، كونها أداة فعالة للتعامل مع آثار العولمة وتعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي»، معتبرا أنّ «القطاع الخاص، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد في أي دولة، أصبح يدرك أهمية دمج المسؤولية المجتمعية في صلب عملياته. ويتجلى هذا الالتزام في جهود الشركات لدعم التنمية الاجتماعية، من خلال الحد من الفقر، والحفاظ على الموارد، وخلق فرص عمل نوعية، إضافة إلى رفع كفاءة القوى العاملة عبر التدريب وبناء القدرات".ولفت أمين عام الاتحاد إلى أنّ «تمكين المرأة، كجزء أساسي من هذه المسؤولية، يظل أولوية لا غنى عنها لتحقيق مشاركة فاعلة لها في مسيرة التنمية المستدامة. وهذا يتطلب سن تشريعات تدعم القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي على أكمل وجه، مع التركيز على تعزيز ريادة الأعمال وتطوير برامج التدريب، بما يسهم في بناء أجيال قادرة على قيادة المستقبل». موضحا أنّ «الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يحث الشركات على مواءمة استراتيجياتها مع المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة، والعمل، ومكافحة الفساد، مما يعزز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتطلب هذا النهج من المؤسسات العمل بشكل استراتيجي لإحداث تأثير إيجابي، سواء من خلال الشراكات أو المبادرات المبتكرة". وأكد د. خالد حنفي أنّ «اتحاد الغرف العربية، الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يولي اهتمامًا بالغًا بتعزيز المسؤولية المجتمعية كوسيلة لتحقيق النمو المستدام، وبناء مجتمع يقوم على تكافؤ الفرص ومستوى معيشي كريم. ومن هذا المنطلق، وبالتعاون مع منظمة HOPE MCF وجامعة الدول العربية، تم إطلاق منصة "Sociality 2022"، التي تمثل نموذجًا منهجيًا لدعم المسؤولية المجتمعية في العالم العربي). وأضاف أنّه «استمرارًا للنجاحات التي حققتها النسختان السابقتان، ينعقد هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم العربي تحولات كبرى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن التحديات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية وضع أسس واضحة للمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، بما يعزز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعدّ المهنية، الشفافية، والكفاءة، سواء في القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، من العوامل الأساسية لتحقيق النجاح".وأعلن أمين عام الاتحاد عن إطلاق «المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية»، وهو مبادرة رائدة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المسؤول للشركات والمؤسسات في منطقتنا إلى معايير علمية متقدمة، وذلك تماشيًا مع الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.وأعرب عن التطلّع إلى الخروج بنتائج ومخرجات مثمرة تعزز التنمية في مجتمعاتنا، كون نجاحنا يعتمد على قدرتنا على التعاون وتبادل الخبرات بين كافة الأطراف.

أهمية المسؤولية المجتمعية للتمكين الإقتصادي للمجتمعات

كما قدم سعادة الدكتور هاشم سليمان حسين رئيس برنامج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» في مملكة البحرين بصفته الشريك المنظم للمؤتمر قال فيه: لقد إكتسبت المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية زخماً كبيراً، على مدى العقد الماضي حيث أدرك القائمون أهمية دمج الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التحول مدفوع بعدة عوامل، منها اللوائح الحكومية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الوعي المتزايد بين الافراد وأصحاب المصلحة حول تأثير أنشطة الأعمال على المجتمع والبيئة.فاليوم، تشارك العديد من الشركات في المنطقة العربية بنشاطات ومبادرات تعزز التنمية المستدامة، مثل تقليل آثار الكربون، ودعم المجتمعات المحلية، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. هذه الجهود لا تعزز سمعة الشركات فحسب، بل تساهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ففي إطار ما تمر به دولنا العربية من نزاعات و حروب ناهايك عن الفجوة التمويلية الكبيرة للبلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. و التي تشير التقديرات إلى أن هذه البلدان تحتاج إلى ما لا يقل عن 230 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط هذه الفجوة الضوء على التحديات المالية الكبيرة التي تواجهها المنطقة في معالجة قضايا مثل الفقر و إيجاد فرص عمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية.لذلك تمثل ريادة الأعمال والإبتكار أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذلك نجد انفسنا ملزمين لوضع آليات و برامج مشتركة بين القطاع العام و الخاص تسهم بصورة فعالة في:

1. تحقيق التمكين الإقتصادي للشباب و المرأة بشكل عام من خلال تقديم الخدمات المالية و ربطها بالخدمات الغير مالية.
2. دعم الاسر المنتجة لتقليل من حدة الفقر خاصة في مناطق النزاعات والحروب.
3. العمل ضمن مبادرة العيش بإستقلالية والتي أطلقتها جامعة الدول العربية والتي تهدف الى دعم ذووي الإعاقة و تسهيل حصولهم على التكنولوجيات الحديثة التي تسهم بمساعدتهم لكي يكونوا افراداً منتجين.
4. تحفيز الإستثمار ودعم رواد الاعمال في شتى المجالات لكي يصبحوا فاعليين ومنتجين في مجتماعاتهم.
5. الإستفاده من خبرات القطاع الخاص والمستثمرين العرب في تقديم خدمات غير مالية و توجيه لرواد الأعمال الناشئين تساعدهم على تجاوز التحديات وتسريع نمو أعمالهم.

إن الإستثمار في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لها أثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة وهي ليست حكراً على الحكومات بل تتطلب تظافر جهود القطاعيين العام والخاص بلإضافة الى الدور الكبير الذي يجب ان تلعبه المؤسسات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الداعمة لها.و هنا يسرني الإشارة الى اننا وتماشياً مع البرنامج الإصلاحي الشامل لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم حفظه الله ورعاه، وبالتزامن مع الإحتفالات بذكرى اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، يسرنا إعلامكم بأننا سنقوم اليوم مساءً بتدشين وإطلاق مبادرتين اولاً «التحالف الدولي لرواد الأعمال) وثانياً (النداء العالمي لليونيدو 2025 تحت عنوان الاقتصاد البرتقالي الإبداعي: ابتكار المستقبل).

مرةً أُخرى نتقدم الى جمعكم الكريم بالشكر على هذا الإهتمام و على جهودكم في مجال المسؤولية المجتمعية في إطار التمكين الإقتصادي للشباب والمرأة ونحن في مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا و المركز الدولي لريادة الأعمال والإبتكار وجميع شركائنا على أتم الإستعداد للعمل سوياً لتحقيق هذه الأهداف والرؤى.

رئيس الشبكة الإقليمية وفرص تعظيم عائد المسؤولية المجتمعية

ثم قدم سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية كلمة في حفل الإفتتاح ممثلا للجهات المنظمة قال فيها: أن المقصود بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ليس فقط قيامه بأدوار محدودة الأثرعبر تبرعات أو مساهمات خيرية -مع أهمية هذا الأمر- ولكن المراد هو مدى مساهمة هذا القطاع الخاص - ومن خلال تعامله مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين- في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المجتمعات التي يتواجد فيها. ومع التطور السريع لمفاهيم المسؤولية المجتمعية عالميا، وما صاحب ذلك من ظهور ممارسات وتطبيقات مهنية متقدمة، وتوظيف لأدوات عديدة جعلت الكثير من الجهات سواء: الحكومية منها أو الخاصة أو غير الربحية ممن واكب هذا التطور، وتبنى ممارساته المهنية، أن تحظى بقبول مجتمعي ودعم واسع في نطاق تأثيرعملياتها وأنشطتها وخدماتها، سواء كان ذلك في بيئات أعمالها الداخلية أو المجتمع الذي تعمل فيه. وبالتالي، سأقدم في هذه الكلمة الافتتاحية بعض هذا الممارسات والأدوات المهنية وأضعها أمام مؤسساتنا وشركاتنا العربية عبركم للتعرف عليها ، إن كان قطاعنا الخاص عازم على تطوير أدائه المجتمعي وتعزيز تأثيره، عبر مجموعة من الممارسات والتي منها: تطورت ممارسات المسؤولية المجتمعية ومنذ عرف العالم (نظرية أصحاب المصلحة). فلم تعد العلاقة

التـزام
تصدر عن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
العـــدد الـرابـــــع والثلاثـــون | 2025م | 1446هـ

محصورة بين الطرفين الرئيسيين في التعاملات التجارية والاقتصادية والممثلة في(المالك أو إدارة الشركات والمؤسسات من طرف والعملاء من طرف آخر). بل توسعت ووصلت لأطراف آخرين من أصحاب المصلحة، والذين بات واجب أن يتم مراعاة أولوياتهم واهتماماتهم في منظومة الممارسات المسؤولة المحترفة مثل (المالك/ المساهم أو الإدارة- العملاء - العاملين - الجهات الحكومية ذات الصلة- المجتمع- الإعلام - الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة بعمومهم - المنافسون - البيئة، وغيرهم) ويمكن أن نعرف أصحاب المصلحة وفق تعريف البروفسور ادوارد فريمان بأنه «أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بإنجازات وأهداف وأعمال المؤسسة أو الشركة»، وبالتالي شريحة المستهدفين من أعمال وممارسات المسؤولية المجتمعية باتت كبيرة ومتنوعة ويجب مراعاتها.

أصبحت ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية تعتمد على مرجعيات مهنية وعالمية مؤثرة، ومنها المعايير والمقاييس ذات الصلة بقياس أداء المؤسسات والشركات ومدى التزامها تجاه المجتمع وسعيها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت حاليا العشرات من هذه المواصفات والمقاييس ذات الصلة بتطبيقات المسؤولية المجتمعية متوفرة. ومن أبرزها المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية (ايزو26000) والتي باتت معتمدة من كثير من هيئات المواصفات والمقاييس العربية، ويمكن توظيفها لتجويد مخرجات وممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية لقطاعنا الخاص العربي.

الإفصاح عن ممارسات القطاع الخاص عن أدائه وممارساته المسؤولة والمعززة للتنمية المستدامة يعبر بشكل مباشر عن عزم حقيقي لرغبة هذا القطاع في الوفاء بالتزاماته المجتمعية المختلفة، وذلك من خلال تقييم أدائه المجتمعي وتحسينه. وكلما كان الإفصاح يتم عبر تقارير مهنية متوافقة مع النماذج الواردة في المبادرات الدولية كلما اكتسب أهمية ومصداقية أكبر.

وللأسف مازالت شركاتنا العربية هي الأقل في ممارسات الإفصاح عبر الأطر المهنية في المنظومة العالمية . ولذلك أحث قطاعنا الخاص ، وهو القطاع الذي عرف بالعطاء والمنح المجتمعي الكبير، أن يفصح عن هذا العطاء ويسعى لتقنينه عبر نماذج افصاح معتبرة.

تصميم المبادرات والمشروعات المجتمعية بأدوات علمية ومؤثرة لتساهم هذه المبادرات في تعزيز التنمية المستدامة والاستجابة الفاعلة لحاجات المجتمعات العربية والدولية، سواء داخل بيئة العمل ذاتها أو المجتمع الذي يقع في نطاق تأثيرها.

إن من أهم ما يدعم فاعلية ممارسات المسؤولية المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة هي التزامها بتطبيقات الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفي علاقتها مع أصحاب المصلحة. ولذلك تبني تطبيقات الحوكمة أمر لم يعد اختياري بل ممارسة ملزمة لتحقيق عائد وأثر مجتمعي ومستدام في كل القطاعات.

قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI))وهي وسيلة لقياس القيمة المالية المضافة التي تقوم على مبادئ معينة (مثال: القيمة البيئية والاجتماعية التي لا تعكسها الحسابات المالية التقليدية الحالية) والمتعلقة بالموارد المستثمَرة. ويمكن أن يستخدمها أي كيان لتقييم التأثير الواقع على أصحاب المصلحة وتحديد طرق تحسين الأداء وتعزيز أداء الاستثمارات. وبالتالي ، من أهم الممارسات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي اصدار تقارير قياس العائد على المجتمع سواء الداخلي أو المحيط والذي يقع في نطاق تأثيره لمساهماته ودوره المجتمعي والمعزز للتنمية المستدامة.

وختاما: إن تطبيق المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا.

شخصيـات دوليـة كبيـرة تحدثـت فـي حفل الإفتـتاح

كذلك تحدث في حفل الإفتتاح شخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى، من أبرزها: مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بمكتب رئيس القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية سعادة الوزير المفوض طارق النابلسي، وكذلك نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير العام لإدارة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية سعادة السيدة فاتو حيدرة، وكذلك سعادة أمين عام اتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، وسعادة الدكتورة ناديا شعيب - رئيسة مجموعة كلينجروب الشريك المنظم للمؤتمر.

تكريم جهات عربية لتميزها في مجالات المسؤولية المجتمعية

كذلك تم خلال حفل الإتتاح تكريم جهتين عربيتين لتميزهما في مجالات المسؤولية المجتمعية، وهما مبرة العوازم الخيرية من دولة الكويت، وكذلك الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزوم (روماتيزيوم) من المملكة العربية السعودية.

جلسات عمل بمشاركة عربية ودولية واسعة

ثم أقيمت أربع جلسات عمل شارك فيها (30 متحدثا) من العديد من الهيئات الدولية والجهات العربية والتي مثلت العديد من الغرف التجارية وقطاع الأعمال ، إضافة إلى جهات حكومية وجهات غير ربحية . حيث سلطت الضوء على أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها المحترفة في قطاع الأعمال، لما له من أثر في تعزيز التزام الشركات والمؤسسات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

الإعلان عن المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

كذلك تم خلال المؤتمر ، تدشين « المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية « والذي بدأ التحضير له منذ عام 2022م برعاية من إتحاد الغرف العربية. حيث سيسلط الضوء على قياس أداء الشركات والمؤسسات العربية تجاه التزامها المسؤول وفق مرجعية معيارية مهنية .

العـــدد الـرابـــــع والثلاثـــون | 2025م | 1446هـ

التزام

تصدر عن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

كلمة رئيس المؤتمر
سعادة الدكتور خالد حنفي

للقطاع الخاص ودورها
في التنمية المستدامة
لعام 2025
14

العـــدد الـرابـــــع والثلاثـــون | 2025م | 1446هـ

التزام

تصدر عن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

الخبـــراء والمتحـدثـــون وضيـوف الشـرف

منتـدى مبـادرة «جسـور» التابـعـة لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربـي آسيـا (الإسكـــوا)

كما تم تنظيم فعالية مصاحبة للمؤتمر وعلى هامشها وحملت عنوان «منتدى مبادرة «جسور» التابعة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتنظيم من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و«برنامج تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية». حيث كان المتحدثان الرئيسيان في هذا المنتدى، هما:سعادة الأستاذة منى فتاح واحدي، مسؤولة في شؤون التنمية الاجتماعية، فريق الحماية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) وسعادة الأستاذ عبد الرحمن بن ناصر الخلف، المشرف العام على حاضنة تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الرقمية، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. وسلط المنتدى على :التعرف على مبادرة «جسور» التي تنسقها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآليات إنضمام المؤسسات لها، والفوائد المتحققة منها. وكذلك على إبراز دور حاضنة تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الرقمية عضو مبادرة جسور..وآفاق في تعزيز الشراكة لتحقيق أهداف «جسور».